

CORRUPTION

الجزء الثاني

الفساد



تأثيرات الفساد المالي:

- تسبب الفساد في توليد المآسي لآلاف الملايين من البشر عبر التاريخ. ويحارب أصحاب الضمائر الحية الفساد للحد من آثاره المدمرة على المجتمعات والدول وخفض مستويات الظلم المتولد عنه.
- ويلجأ المفسدون إلى شتى الطرق والوسائل للوصول إلى غاياتهم بما في ذلك إثارة الفتن والحروب داخل المجتمعات وبين الدول. وتعتبر الحروب الداخلية والخارجية أسوأ نتائج وآثار الفساد، وقلما حدثت حرب أو نزاع محلي أو خارجي لا يكون للفساد دور فيه.

Cont.....

- وترتفع معدلات الفساد في أزمنة النزاعات والحروب وصفقات السلاح بسبب تراخي الأنظمة واستخدام مبررات الأمن الوطني والسرية لتغطية ممارسات الفساد. وقد ذكر القرآن الكريم سعي بني إسرائيل للفساد وإيقادهم للحروب والنزاعات.

- فيلعب الفساد دوراً قوياً في تشويه العلاقات الاقتصادية والإنسانية، ويؤدي انتشاره إلى تعاضم المآسي البشرية وشيوع الظلم وإهدار الكثير من الموارد العامة والخاصة وإساءة استخدامها.

وفيما يلي عرض لبعض اثار الفساد:

1. خفض معدلات النمو الاقتصادي وتباطؤ مسيرة التنمية

• يحاول الفاسدون وضع العراقيل في وجه الاستثمار للاستثمار بمجالاته وللحصول على مكاسب غير مشروعة، مما يرفع تكاليف الاستثمار ويخفض مستوياته ويشوه تركيبته. ويتسبب الفساد أيضاً في قصور تغطية الخدمات الحكومية والخاصة وتردي البنية الأساسية ونوعيتها مؤدياً إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي.

2. زيادة البطالة

- يقود خفض معدلات النمو الاقتصادي الناتج عن الفساد إلى تراجع معدلات نمو التوظيف وازدياد معدلات البطالة. ويؤدي الفساد بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى انخفاض إنتاجية العمالة وتراجع الدخل. وينتج عن فساد التوظيف تراجع مستويات المواءمة بين المهارات والوظائف مما يخفض من الإنتاجية ويقلل من معدلات نمو الناتج المحلي.

3. زيادة الفقر وسوء توزيع الدخل ورفع تكاليف المعيشة

- ترفع عمولات ومدفوعات الفساد من تكاليف الأنشطة الاقتصادية والتي تضاف إلى أسعار السلع والخدمات وتدفع معدلات التضخم وتكاليف المعيشة إلى مستويات أعلى.
- ويؤثر الفساد بدرجة أكبر على الفقراء، حيث يقود الفساد إلى عدم استطاعتهم لدفع الرشاوي كما يؤدي ضعف علاقاتهم بالمسؤولين الحكوميين إلى فقدانهم الكثير من حقوقهم، مما يفاقم من معدلات الفقر ويزيد من تباين الدخل بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وتخفض عدالة توزيع الدخل بين هذه الشرائح.

4. التعدي على حقوق الإنسان

- يقود انتشار الفساد وقوة المفسدين وتحالفهم مع السلطة إلى استخدام كافة الوسائل للوصول إلى أهدافهم بما في ذلك القتل والتعذيب والتعدي على الأعراض وسجن الأبرياء والفقراء.
- وحتى لو لم تحدث هذه المظالم فإن الفساد بحد ذاته يمثل تحدياً قوياً لحقوق الإنسان من خلال الإضرار بأحوال وحقوق الضعفاء والتي يقوم بها المتجاوزون والمعتدون الفاسدون.

5. تراجع مستويات العدالة الاجتماعية

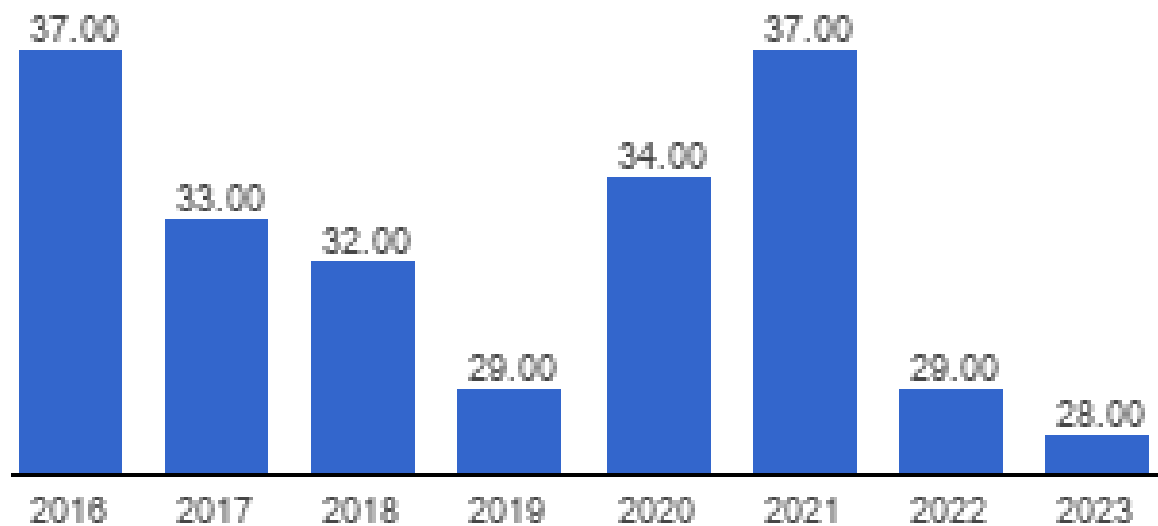
- تتراجع مستويات العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد الأمة بسبب الفساد، مما قد يولد حنقاً بين المكونات الاجتماعية ويهدد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

6. الحد من المنافسة

- تعزز المنافسة في كافة المجالات الاقتصادية من قدرة القطاعات الاقتصادية على التطور ومنافسة العالم الخارجي والحد من ارتفاع الأسعار وتحسين المنتجات ورفع الإنتاجية. ويسعى المفسدون إلى خفض مستويات المنافسة الحرة في الاقتصاد للاستئثار بالمنافع الاقتصادية.

7. تراجع الثقة بالمؤسسات

- تعتبر فعالية المؤسسات الحكومية من المتطلبات الأساسية للتنمية والعدالة. وتتطلب فعالية الأنظمة الحكومية ثقة المجتمع بالمؤسسات الحكومية وقدرتها على تنفيذ البرامج الحكومية بأمانة وإخلاص.



عرض لدرجة الفساد لجمهورية مصر العربية عبر السنوات المختلف
كلما اقتربت الدرجة من الصفر كلما كانت الدولة شديدة الفساد وكلما اقتربت من
الدرجة 100 كلما كانت غير فاسدة

2016 Rank	Country	2016 Score	2015 Score	2014 Score	2013 Score	2012 Score	Region
101	Thailand	35	38	38	35	37	Asia Pacific
101	Timor-Leste	35	28	28	30	33	Asia Pacific
101	Trinidad and Tobago	35	39	38	38	39	Americas
108	Algeria	34	36	36	36	34	Middle East and North Africa
108	Côte d'Ivoire	34	32	32	27	29	Sub Saharan Africa
108	Egypt	34	36	37	32	32	Middle East and North Africa
108	Ethiopia	34	33	33	33	33	Sub Saharan Africa
108	Guyana	34	29	30	27	28	Americas
113	Armenia	33	35	37	36	34	Europe and Central Asia
113	Bolivia	33	34	35	34	34	Americas
113	Vietnam	33	31	31	31	31	Asia Pacific
116	Mali	32	35	32	28	34	Sub Saharan Africa
116	Pakistan	32	30	29	28	27	Asia Pacific

• ترتيب
مصر
بالنسبة
للدول
الأخرى

مكافحة الفساد في مصر

- تعد مصر من الدول التي بها العديد من الجهات التنفيذية المكلفة بمكافحة الفساد سواء ب وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة بنوعها الخدمية والإقتصادية، والمؤسسات العامة وشركات قطاع الأعمال العام وما يتبعها تدار بمعرفة تلك الجهات أو التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء، وأغلب هذه الهيئات ينص عليها القانون المنشئ لها علي اعتبار أن أموالها هي أموال عامة.

مكافحة الفساد عبر الأجهزة الرقابية

يتبع البرلمان المصري عدة أجهزة والتي تهدف لمعاونة المجلس في الرقابة علي أعمال الحكومة، وتتعدد الجهات الرقابية:

1. الجهاز المركزي للمحاسبات
2. النيابة العامة (نيابة الأموال العامة)
3. جهاز الكسب غير المشروع
4. هيئة الرقابة الإدارية
5. مباحث الأموال العامة
6. وحدة غسيل الأموال
7. هيئة النيابة الإدارية
8. هيئة الخدمات الحكومية
9. التفتيش المالي و الإداري
10. وزارة المالية

11. المجلس القومي لحقوق الإنسان
12. جهاز حماية المستهلك
13. جهاز حماية المنافسة
14. جهاز تنظيم الاتصالات
15. جهاز تنظيم مرفق الكهرباء
16. اليات وزارة الصحة
17. اليات وزارة التجارة والصناعة
18. اليات وزارة الإسكان
19. اليات وزارة الاستثمار
20. البنك المركزي
21. قطاع الشرطة المتخصصة
22. المخابرات العامة

**وقدوافق البرلمان بصورة نهائية علي تعديلات قانون هيئة الرقابة الإدارية لمكافحة الفساد
تنفيذا للدستور وتلبية لرغبة الرأي العام وتحقيقا للإرادة السياسية في مجابهة الفساد ومنها:**

- اتفاقيات وقوانين مكافحة الفساد
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 31 أكتوبر 2003
- اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد عام 2002 (مادة 28)
- الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد 2010
- قانون العقوبات الصادر بقانون رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته (الباب الأول والثاني للجنح والجنايات المضرة بأمن البلاد من الداخل والخارج – الباب الثالث لجرائم الرشوة والباب الرابع لجرائم الإختلاس والخامس للتزوير).

- قانون الإجراءات الجنائية رقم 150 سنة 1950 وتعديلاته
- قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية رقم 117 لسنة 1958 وتعديلاته
- قانون إعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والمحاكم التأديبية رقم 54 لسنة 1964 وتعديلاته
- قانون الكسب غير المشروع
- قانون هيئة الشرطة
- قانون السلطة القضائية
- قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- قانون الكسب غير المشروع